



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

لم تحمل الفترة الأخيرة أي تطور إيجابي ملموس على جبهة الاستحقاق الحكومي واستمرت السلبيات هي الطاغية عليه رغم الحراك الداخلي الخفي او المعلن، وكذلك رغم الجولات الخارجية للرئيس المكلف سعد الحريري الذي يبدو أنه يتجاوز فيها التأليف الى المرحلة التي ستبدأ بعده وكأنه تسلم مهامه فعليا وهو سيتابع جولاته الخارجية التي تهتم بملفات تتجاوز أحيانا الملف الحكومي.

وقدم رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، مبادرة في كلمته الأخيرة وضعها المتابعون في سياق محاولات الانفراج كونه بقي تحت سقف التصعيد وجاءت نبرة كلامه متجاوبة مع الخطاب الأخير للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الذي قدم إطارا لمبادرة حل الأزمة الحكومية، يمكن وضع كلام باسيل في خانة قبولها وفتح الطريق لوضعها على الطاولة، سواء بكلامه عن الثقة بحزب الله لجهة عدم مقايضة الحضور المسيحي بتفاهم سني شيعي، أو لجهة الإعلان عن قبول ما يقبل به حزب الله حكوميا، وعمليا أيد باسيل دعوة السيد نصرالله لحكومة من 20-22 وزيرا ولم يعلق سلبا على تفهم السيد نصرالله لتمسك الحريري بوزارة الداخلية...

لكن رغم ذلك تتقاطع التحليلات حول أن الاستحقاق الحكومي ما زال يراوح مكانه، وأن لقاء جديدا مرتقبا بين الحريري ورئيس الجمهورية ميشال عون يمكن أن يبني عليه لاستعجال الولادة الحكومية التي دارت حولها توقعات متقابلة في الأيام القليلة المنصرمة رغم السجال المستمر بين تيارَي المستقبل والوطني الحر.

لكن الحريري ما زال متصلبا وسلبيا إزاء مبادرة باسيل لكسر الجمود التي تحاول، حسب وجهة نظر مخاصمي باسيل، أن ترمي المسؤوليات على الآخرين عبر اقتراح إقرار الإصلاحات قبل

تشكيل الحكومة، وكأنه أراد بذلك أن يسد الكرة إلى ملعب المجلس النيابي ورئيسه، في حين أن هناك فصلا بين الأمرين. وبالتالي فإن الربط بين الإصلاحات والحكومة هو مفتعل وغير مبرر.

ويحذر البعض من أن لا حكومة في المدى المنظور وكل الكلام عن جهود ومبادرات وحراك لتأليف الحكومة غير جدي، ما قد يؤدي الى انفجار اجتماعي قريب بعد رفع الدعم الذي بات محتما بحسب معطيات مصرف لبنان الذي قد يكون تعمد تسريبها للتهويل. لذا فإن إمعان المعنيين في المكابرة والانفصال عن الواقع سيؤدي الى الانزلاق شيئا فشيئا نحو انهيار غير منظم، إذ بدلا من الهبوط الى الهاوية بنحو متدرج يقلل من حجم الاضرار ويسمح بالصعود منها مجددا، يتعاظم الخوف من أن يصبح انهيارا فوضويا تكون كلفته هائلة ومعالجته شديدة التعقيد. ومن هنا يأتي تحذير المفوضية الأوروبية من أن الوضع في لبنان يتدهور ويجب تشكيل الحكومة من دون تأخير، وقوله حول الإجماع الدولي حول استحالة دعم لبنان في غياب حكومة الإصلاح.

في هذه الأثناء، عاد الحريري من جولته الخارجية التي شكلت أبو ظبي آخر محطاتها ولم يسجل للعائد أي موقف جديد وتحدثت مصادره عن أن الجمود ميزة المرحلة الحالية وليس هناك أي منفذ إلى أي مخرج للمأزق القائم، محملة مرة جديد العهد وباسيل مسؤولية الجمود.

ويلفت المقربون من الحريري النظر إلى أنه متمسك بموقفه بتأليف حكومة من 18 وزيرا من الاختصاصيين غير الحزبيين وفق المبادرة الفرنسية، وأن كل ما يطرح خلاف ذلك هو غير صحيح. ويعتبر الحريري أن ما تم ترويجه أخيرا من قبل باسيل هو مشروع مشكلة ولا يقدم أي حلول وينم عن سوء نية. فالحريري لم يعد لديه ما يقدمه وليس بوارد تبديل أو تعديل الطرح الذي قدمه لعون ويعبر عن جوهر المبادرة الفرنسية، وهو أيضا ليس بوارد الاعتذار وهو قام بواجبه والكرة في ملعب بعيدا.

انطلاقاً من هذا الواقع لم يسجل الملف الحكومي في الأيام الأخيرة خرقاً جدياً ما دفع التيار الوطني الحر إلى طرح علامات استفهام حول أسباب تمترس الرئيس المكلف على موقفه وعدم قيامه بأي حركة داخلية أو مبادرة باتجاه بعثها تتضمن اقتراحات جديدة أو تعديلاً على صيغته القائمة.

وبالنسبة إلى التيار الحر فإن حركة الحريري الخارجية لم تحرز أية نتائج إيجابية على المستوى الحكومي ولا يزال رئيس الجمهورية في انتظاره للاتفاق على التشكيلة الحكومية.

ولعل العلاقة التي تجمع بين الحريري وباسيل باتت اشكالية بالفعل. فبعد السجال المتبادل بين الحريري ورئيس الجمهورية ميشال عون قبل أسبوعين، أتى السجال الأحدث مع باسيل، مباشرة وبالواسطة، كي ينبئ بتعذر تمكن الحريري من تأليف حكومته في مدى قريب.

على التوالي أبرزت مواقف الرئيس المكلف سعد الحريري في 14 شباط ثم رئيس التيار الوطني الحر في 21 منه، أن من الصعوبة بمكان توقع إبطاء حكومة على النحو الذي يتصوره كل منهما لها وأساس ذلك أعرق مما يظنه كثيرون.

وليس اشتباكهما الأخير إلا صورة مكملة لذاك الدائر في قصر بعثها بين الرئيسين عون والحريري على المادتين 53 و64 من الدستور، والنطاق المحدد لكليهما في مراحل تأليف الحكومة. الواضح ان الاشتباكين المتوازيين، الدستوري والسياسي، لا يقتصران على تأليف حكومة اختصاصيين لمهمة محددة في ستة أشهر كما يقول الرئيس المكلف، بل يتجاوزانها إلى سبل إدارة السنتين الأخيرتين من العهد، بل على النحو أدق، إلى المرحلة التالية لانتهاء الولاية كي يكونا الحاضرين الفعليين على أرضها. وقد يحمل هذا التوقع البعض على القول أن الاشتباك الدستوري واجهة للاشتباك السياسي ليس إلا.

ليس خافيا أن كلا من الحريري وباسيل يعول على ظهير داخلي يدعمه في المواجهة قبالة الآخر. ومن الواضح أن حزب الله يشكل مؤازرة للعهد لكنه يدعم الحريري رئيسا للحكومة لتقدير داخلي دقيق ويدير توازن الصراع القائم ما بين الرجلين دونما تغليب احدهما على الآخر.

وقد أظهر الحريري الذي يتمتع بدعم الزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس مجلس النواب نبيه بري، صلابة وتشددا وأنه ليس مستعدا للاعتذار عن عدم تأليف الحكومة. وهذا الاعتذار كان ولا يزال يشكل مقصد العهد بقطبيه رئيس الجمهورية ورئيس التيار الوطني الحر في رغبتهما الواحدة في دفع رئيس الحكومة المكلف الى التنحي. وبقدر ما سعر الخطاب السجال بينهما فإن الطرفين باتا يجاهران على الملأ بعبارات واضحة عن عدم ثقة أحدهما بالآخر واطمئنانه إليه. وهو خلاف يذكر بخلاف الرئيس إميل لحود والرئيس رفيق الحريري، حتى لو فرضت تسوية ما باتفاق خارجي، مع إضافة حضور باسيل الطاغي فيه.

يلعب الحريري على عامل الوقت لأن مرور أشهر من دون حكومة يعني أن العهد وباسيل يراكمان خسائرها، في ظل ارتفاع مستوى الانهيار الداخلي، ما يسهم في الضغط عليهما للقبول بما هو معروض. وهو يعتقد أن عدم تأليف حكومة حاليا أفضل من تأليف حكومة لباسيل فيها حصة الثلث المعطل، قبل أن يتضح موقف الادارة الاميركية الجديدة من لبنان. وهو كان حاسما في القول إنه مستمر في جولاته الخارجية من دون التوقف عند مردود وجود حكومة تصريف أعمال. لا بل إنه ضاعف في إظهار حجم اتصالاته الدولية ولقاءاته مقابل عزلة العهد إقليميا ودوليا وهو ما يغيظ العهد.

لكن رهان الحريري الأقوى يبقى على حزب الله. يثق الحريري بأن الحزب لن يتخلى عنه وأن تسويتها قائمة. والمصادفة أن الحريري ركز هجومه العلني ضد التيار في ذكرى 14 شباط، كما صبه سابقا في المناسبة ذاتها ضد القوات اللبنانية ما يشير الى عدم وجود ظهير مسيحي كبير يؤازره.

وكان لافتا للنظر استخدام الحريري كلمة "العد" وقد سبق أن استخدمها رفيق الحريري سابقا بمعناها الإيجابي للدلالة على عدم التعويل على الكثرة الديموغرافية المسلمة على المسيحية. ويذهب الحريري الابن إلى رفع سقف المواجهة مع رئيس الجمهورية من دون قفزات وهو في تسريبه المتعمد لائحة عون الوزارية، كان يحاول تصويب السجال نحو نقطة أخرى تلحق الأضرار بالتيار. فيكاد الطرفان يتباريان في فشل معركتهما لتأليف الحكومة والاستعاضة عنها بمعارك جانبية.

ولم تعد النقطة المحورية الصلاحيات الدستورية. لأن مشكلة العهد والتيار تبقى أولا وآخرا في كيفية استخدام هذه الصلاحيات. ومن ناحية الحريري فهو مصر على تأليف حكومته كما يتصورها هو وبشروطه ويشعر كثيرون أنه وضع التكليف في جيبه وانطلق في جولاته الخارجية غير آبه بالوقت المستنزف من البلد.

وفي ظاهر ما يحدث الآن أن الخلاف الناشب هو على التوزيع المسيحي مع ما يتفرع منه، المرتبط بحصتي رئيس الجمهورية والرئيس المكلف ومن يسمي الوزراء المسيحيين ومن يوافق أو لا يوافق، وتوزعهما الحقائق. أفصح رئيس الجمهورية عن المشكلة بداية، ثم جهر بها ضمنا الحريري في خطاب 14 شباط، قبل أن ينضم الى الحملة باسيل في 21 شباط تحت عنوان عريض هو حقوق المسيحيين التي يعتبر العهد ان الثلث زائدا واحدا يختزلها الى جانب نوعية الوزارات واختيار الأسماء في ظل عدم تمثّل حزبا الكتائب والقوات اللبنانية وكون المسيحيين المستقلين لن يتمثلوا في حكومة اختصاصيين، الى الحصة المعروفة المحددة لتيار المردة.

هذا عن الحريري، أما عن باسيل فإن مبادرته لم تتجح في كسر أو خرق جدار الخلاف الحاد مع خصومه، بل لعلها أضافت حجرا جديدا الى هذا الجدار السميك بفعل إنتقاء الثقة كليا بين الجانبين.

ويبدو أن الرجل يعيد تدريجياً ترميم صورته وشعبيته بعد الانتكاسة الكبيرة التي تعرض لها عقب انتفاضة 17 تشرين، وهو يستثمر في أخطاء خصومه الذين يقدمون له هدايا سياسية هو بأمس الحاجة إليها، كما يشير محيطه.

وبالنسبة إلى هؤلاء، فإن باسيل استفاد من محاولة الحريري تهميش دوري رئيس الجمهورية والتيار الحر في ملف تشكيل الحكومة، حتى يسترجع بعضاً من قوته ورصيده في الساحة المسيحية، بعدما تصدر من جديد معركة الدفاع عن حقوق المسيحيين، والتي وصفها في كلمته الأخيرة بالمعركة الوجودية.

ويشيرون إلى أن افتراض البعض بأن الرئيس عون وباسيل في موقع ضعيف يسمح بالإنقضاض عليهما ومن خلالهما على التوازنات المصححة، أدى عملياً إلى ظهور تعاطف معهما في الوسط المسيحي الذي شعر بأن هناك محاولة لتكرار سيناريو ما قبل العام 2005، حين كانت المعادلة الداخلية تعاني من اختلال كبير على حساب الميثاقية والشراكة، وهو ما يستثمره العهد إلى أقصى درجة.

وإذا كان خصوم باسيل يفترضون أنه معزول ومأزوم بفعل خلافاته مع معظم القوى الداخلية إضافة إلى مسألة العقوبات عليه، فإن مناصريه يعتبرون أن هذا الأمر يسجل له وليس عليه، لأن أغلب الذين يواجهونه هم جزء من منظومة الفساد، وبالتالي هو سيكون بالتأكيد رابحاً ومتصالحاً مع نفسه وجمهوره حين تحاربه هذه المنظومة ولا تصنفه ضمنها، مع الإشارة إلى أن التيار صنع أصلاً التسونامي الجارف عندما حاولوا محاصرته وعزله خلال الانتخابات النيابية العام 2005، ولذا كلما أمعنوا مجدداً في استهدافه والتضييق عليه كلما ازداد قوة وحضوراً.

ويلفت المقتنعون بصوابية طرح باسيل، إلى أنه لم يكتف في إطلالته الأخيرة بتوصيف الأزمة التي تواجه لبنان، بل اقترح معالجات لها في دلالة على أنه ليس أصل المشكلة كما يصوره



البعض، وإنما صاحب حلول مرحلية واستراتيجية، تتدرج من تثبيت أصول الشراكة في النظام الطائفي وصولاً إلى اعتماد مشروع الدولة المدنية المضاد للطائفية، وهي خطوة جريئة.

وفي حين يعتبر المعارضون لخيارات باسيل أنه يتحمل المسؤولية الأساسية عن عرقلة تشكيل الحكومة، بسبب حساباته السلطوية وإصراره على انتزاع حصة وزارية تلبى مصالحه، يشير مؤيدوه إلى أنه أثبت أن العكس هو الصحيح عندما دعا أصحاب الاتهامات إلى أن يأخذوا الحكومة بالكامل شرط إقرار الإصلاحات الحيوية التي ينادي بها التيار، ما يؤكد أن باسيل يريد تحقيق مكاسب وطنية لا فئوية.

من الواضح أن باسيل والعهد يستندان إلى حجة المشروع المسيحية ويتغذيان منها، لكن نظرية الحقوق المسيحية لم تعد تستقطب المسيحيين أنفسهم، وهي فقدت جاذبيتها وقدرتها على التأثير، منذ التحول الكبير في 17 تشرين 2019 وحتى قبله. وإذا كانت هذه النظرية قد نفعت سابقاً في شد العصب، إلا أن تأثيرها تراجع كثيراً، بعدما فقد المسيحيون مكتسباتهم التاريخية في الاقتصاد والمصارف والمدارس والجامعات والمستشفيات بفعل الانهيار الاقتصادي والمالي الذي جرف عناصر قوتهم الأساسية في المجتمع اللبناني، ووضع الكثيرين منهم على خط الفقر أو تحته، حتى بات هذا الشعار فارغ المضمون وسط أزمة اقتصادية واجتماعية وانسانية مستفحلة إذ باتت الهموم خارج هذا السياق حتى لدى المسيحيين.

وتبعاً لوجهة النظر هذه فقد أصبح باسيل عبئاً على العهد، وهي ليست المرة الأولى لكنها الأقوى اليوم لأن معظم المعارك التي خاضها عون وأدت إلى استنزافه، إنما كانت في معظمها لتعزيز موقع باسيل، من الحكومات والإدارة والتيار إلى الطموح الرئاسي الذي فرض إيقاعه.

أما الإيجابية التي أظهرها باسيل حيال حزب الله فتعكس وفق أوساط مسيحية متعاطفة مع اليمين وبكركي، معرفة رئيس التيار بأنه لم يبق له من سند سوى الحزب، على الرغم من

اعتراضاته على سلوك الحزب وخياراته في أكثر من ملف، وعليه فضل باسيل ان يستمر مستظلا بسقفه وان يجمد النقاش العلني حول الملاحظات على إخفاق التحالف بينهما في بناء الدولة، بحيث يحاول ان يستفيد من اي تقارب سني شيعي محتمل بدل ان يكون ضحيته.

وفي ظن الأوساط المسيحية المناهضة لباسيل، أن الرجل يستشعر احتمالات التهدة بين السنة والشيعية في المنطقة، لكن مشكلته تكمن في انه لم يعد في وضع يسمح له باستثمار ذلك في اتجاه تعزيز حظوظه الرئاسية، نتيجة العقوبات الأميركية التي ستبقيه خارج المنافسة ما لم ينجح في رفعها عنه قبل الانتخابات الرئاسية، وهذا ما يبدو مستبعدا حاليا.

ومع ان باسيل يكرر بأنه لا يتطلع الى الحصول على الثلث المعطل على الرغم من أحقيته، يقول اخصامه إنه يسعى الى انتزاع هذا الثلث ولو عبر وزير ملك قد يكون أرمنيا، للإمساك بالأمور الإجرائية في مجلس الوزراء وضمان حصته من التعيينات الادارية وامتلاك أوراق قوة عند مناقشة مشروع قانون الانتخاب إلى جانب التحسب لأي تحولات دراماتيكية او الفراغ في البلاد.

وثمة وجهة نظر تقول إن الحريري لا يستطيع أن يتساهل مع باسيل خشية ان يعرقل دينامية الدعم الخارجي والحصول على مساعدات من المجتمع الدولي، خصوصا ان الأزمات الحادة لا تسمح بمماحكات كتلك التي كانت تحصل في الحكومات الأخرى.

#### دعوات التدويل

في ظل كل ذلك وربطاً ببعض مسائله، تصاعدت نبرة تدويل الأزمة اللبنانية وأخذت الحيز الأوسع وهي انطلقت أصلا من دعوة البطريرك الماروني بشارة الراعي الى مؤتمر دولي لرعاية الحل.

تختلف المقاربات تجاه طبيعة هذه الدعوة وتخضع كما هي العادة لتفسيرات حسب الاصطافات السياسية القائمة مع بدء قوى متعاطفة مع بكركي باحتضانها، بينما تتصاعد أصوات مقابلة رافضة لها لا بل محذرة منها في محاولة لحصرها في مهدها.

وتلتف حول بكركي القوى المعهودة بسياستها المحافزة مسيحياً والمخاصمة ان لم تكن معادية لسلاح المقاومة. وعلى رأس تلك القوى يأتي القوات اللبنانية والكتائب وتيارات وجمعيات وشخصيات باتت تعلي الصوت وتتعلق من أمور عدة حسب وجهة نظرها هي.

وإذا كانت القوى المعارضة للتدويل باستثناء حزب الله، لم تعلي الصوت، فإن هذه الدعوة تتصاعد يوماً بعد الآخر. وتقوم وجهة نظر تلك القوى على ان تهمة التدويل عكسية وتتجه الى الطرف الآخر الذي قبل بتدخل الخارج في الشؤون اللبنانية ورغبته باستجلاب الأموال الخارجية إلى لبنان.

لذا فبالنسبة إلى تلك القوى وبكركي فإن لبنان مدول أصلاً عبر تدخل الحزب خارج لبنان، والمعركة هي الاستكمال لمفهوم الحياد وليس دفع لبنان الى محور آخر مع الغرب.

انطلاقاً من ذلك يؤيد هؤلاء إقامة المؤتمر الدولي الذي نادى به البطريرك الماروني بشارة الراعي في وجه استهداف فريقهم وخاصة بعد فشل التحقيق في جريمة المرفأ.

ويرفض هؤلاء الذين يرون أن المؤتمر الدولي سيبحث مسألة السلاح، وصم دعوته بالطائفية، وهم في الأصل يقفون ضد وجهة نظر العهد في عملية تشكيل الحكومة. وهم يرون انها مزايمة عونية في موضوع تشكيل الحكومة فهي ليست حسبهم معركة صلاحيات بل استثماراً لشعبية ضيقة خاصة بالعهد والتيار. لكن هؤلاء يرفضون اسقاط رئيس الجمهورية او اختصار ولايته، وفي ذلك عصبية مسيحية واضحة ولو كان شعارهم الانتخابات المبكرة التي تحدث التغيير في النظام خطوة خطوة.

والواقع ان الاقطاب المسيحيون يعلمون ان الظروف لن تعود الى ما كانت عليه ماضيا. وفي ظل كل المتغيرات الحاصلة لا يمانع هؤلاء طرح كل القضايا على بساط البحث وحتى اعادة النظر ببعض الامور في الدولة مثل الدولة المدنية واجراء انتخابات خارج القيد الطائفي واللامركزية الموسعة، لكن شرط بحث موضوع السلاح والهاجس الاكبر يبقى في قضية المثالفة التي يتهمون حزب الله وحلفائه بالعمل سرا عليها، لكن من دون دليل.

على ان الدعوة الى التدويل لا تقف عند تلك القوى والمحيطين ببكركي. فقد لقيت صداها في بعض اوساط الحراك الشعبي وبين مجموعات وشخصياته المقربة من بعض الجهات السياسية وان كان تلميحا من دون دعوة مجاهرة بذلك. وكما انقسامات السياسيين، ترفض شرائح واسعة في الانتفاضة تلك الدعوة وهي اليوم أعلى صوتا من الاصوات الداعمة للتدويل كما انها اكثر حراكا وتأثيرا على الارض.

يستند القبول بالتدويل لدى هؤلاء أولا الى التحقيق العبثي في موضوع كارثة المرفأ والاختفاء التي شابته حتى مع تعيين المحقق الجديد فيه، ويلفت المنتقدون النظر الى ان السلطة الحاكمة قد ألقت القبض على التحقيق. لكن الرأي الأعم لدى المتحركين على الارض في هذه القضية لا يزال يطالب اساسا بالحل الطبيعي المتمثل باستقلالية القضاء وتنفيذه عمليا عبر مجلس النواب خاصة وان السلطة القضائية هي السلطة الثالثة في البلاد في ظل فصل واضح للسلطات يؤكدده الدستور اللبناني، كما عبر ضمان الآليات المستقلة ومنها التشكيلات القضائية.

ربما تكون خارطة الطريق للحل لهؤلاء نظرية وحتى طوباوية، لكن الاصوات التي تطالب به من داخل الانتفاضة هي الفاعلة على الارض وهي التي ترفض دعوات التدويل.

ولذلك تفسيره كون العبرة تتمثل في ما آل إليه التحقيق الدولي السابق في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري والذي اتخذ وقتاً طويلاً وكلف خزينة الدولة أموالاً طائلة، وأي تحقيق دولي جديد سيؤدي إلى ذلك في دولة باتت مفلسة اليوم.

لذا يرفض الجو الحاضر في الشارع عند الحراك الاستخدام السياسي لمسألة التحقيق الدولي من قبل البعض، مع التأكيد على اللاتقنة بهذا القضاء الحالي واللاتقنة بالسلطة أو بالمنظومة الحاكمة.

ربما يقع الحراكيون في دوامة فارغة مع اعتبارهم ان مأساة المرفأ قد أعلنت صراحة عن سقوط الدولة في لبنان. لكن ذلك لا يمنع هذه المجموعات التي تواءمت مع حركة اهالي ضحايا المرفأ في التحركات على الارض برغم الظروف الصعبة في البلاد واولها وباء كورونا، من رفض دعوة التدويل بصيغتها التي يطرحها البعض.

والواقع ان التدويل لا يفيد في منطقة متفجرة ما يجعل المراهنه عليه سرايا. وفي بلد قرر اركان الحكم فيه ان يشكلوا ببادق للخارج، فإن التدويل يصبح سلبيا وسط خلل اقليمي ودولي ومن شأن كل القوى الافادة منه في وجه الاخرى.

وفي لبنان سيؤدي هذا الامر الى استجلاب قوى خارجية، فإذا كان البعض مثلاً ضد سيطرة إيرانية في البلد فلا يمكنه ذلك جلب هيمنة اميركية والعكس صحيح خاصة مع وجود قوى مسلحة ستواجه اي تدخل خارجي ما سيؤدي بدوره الى حرب على الداخل وفيه وتدمير للبلد.

يريد الحراكيون مقاربة في السياسة بعيدة عن الفصل السابع في مجلس الأمن الدولي. الهدف طويل الأمد يتمثل دوماً في تأليف معارضة سياسية جديدة وجدية من مختلف مكونات قوى 17 تشرين تتفق على عناوين اساسية بعيدا عن التدويل، في اتجاه زعزعة هذا النظام او اجباره على التقهقر في بعض المسائل واهمها موضوع استقلالية القضاء ومنه تعبر البلاد نحو قضية

مكافحة الفساد والتحقيق الشفاف في قضية المرفأ، وبالتالي يتساقط الفاسدون من خلال مؤسسات الدولة التي لا تريد المجموعات انهيارها، فالدولة هي مؤسسات اولاً قبل ان تكون سلطة.

وفي ظل اصلاح تدريجي يصبح البلد قادراً وبالتدريج على مناقشة موضوع السلاح بانفتاح للتوصل الى استراتيجية دفاعية جديدة تعالج الهواجس لدى الناس المختلفين في رؤاهم وجذورهم السياسية والثقافية عن صاحب السلاح وهو ما يفرض دوراً على حزب الله نفسه على طريق إزالة تلك المخاوف.

هو إذا المشروع على الأمد الزمني البعيد يراهن على

محطة الانتخابات النيابية على طريق اسقاط المنظومة وتشكيل معارضة سياسية تؤسس بدورها لقوة داخلية حقيقية تعيد الثقة بالدولة نفسها.

واليوم يمشي الحراكيون بين الألغام، هم يخشون انفلات الشارع وهو ما اثبتته احداث طرابلس والذي تعلمه المجموعات تماماً وتوفره كمثال على خروج الشارع من عقاله وتدخل السياسية والأمن فيه خارج اجندة الحراك الذي يحتوي على مجموعات واقعية وذات وعي سياسي لا تذهب في تحركاتها بالحماس وحده.

لكن ذلك بطبيعة الحال لن يمنع الحراكيين من الاستمرار في نضال الشارع وبذل الجهد لتصويب بوصلته، وهو ما شرع به الحراك في اطار مواكبة تحرك اهالي المرفأ وتفعيل حركة القصاص الآن في تحقيقات المرفأ وهو يدرس بعناية سلسلة تحركات اخرى. لكن هؤلاء يعلمون تماماً انهم لا يختزلون برؤيتهم المجموعات كلها التي لها حق التعبير عن رؤيتها للحل عبر تدويل الأزمة والتعاطف مع دعوة البطريرك الراعي، وان يكن ثمة تحذيرات ممن قد يستثمر تلك الدعوة أو يتلظى وراءها.